مزارع الشعير غير ملزم ببيع محصوله للمؤسسة العامة للأعلاف

مؤسسة الأعلاف ترفع سعر كيلو شراء الشعير إلى ١٨٠٠ ليرة لتكون الأسعار متقاربة مع السوق

| رامز محفوظ

أعلنت المؤسسة العامة للأعلاف منح مزارعي الشعير العلفي مكافأة تشجيعية مقدارها ٢٠٠ ليرة للكغ الواحد المسلم من مادة الشعير للمؤسسة تضاف إلى السعر الأساسي المحدد بـ١٦٠٠ ليرة للكغ، ليصبح السعر ١٨٠٠ ليرة للكيلو.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط أنه بناء على أسعار مادة الشعير العلفي في السوق التي وصلت لحدود ١٨٠٠ ليرة للكيلو تم منح مكافأة تشجيعية لمزارعي الشعير العلفي مقدارها ٢٠٠ ليرة للكيلو وبالتالي رفع سعر الاستلام من أجل أن تكون الأسعار التي ستمنحها المؤسسة للمزارعين عند تسليم المادة متقاربة مع أسعار السوق وخصوصاً بعد ملاحظة أن الأسعار المحددة لاستلام المادة قبل منح المكافأة أصبحت أقل من أسعار الشعير في السوق.

وأضاف شباط إنه من الممكن أن يزداد سعر المادة في السوق، مبيناً في الوقت نفسه أن منح هذه المكافأة للمزارع يحفزه على العمل والإنتاج في كل الأحوال كما أنه يمنع استغلال التاجر له، لافتاً إلى أنه عندما تم تحديد سعر الاستلام بـ١٦٠٠ ليرة سابقاً كان المزارع يحقق أرباحاً، أما اليوم فرفع السعر كان من أجل أن يكون سعر الحكومة موازياً لسعر السوق.

وأكد أن المشكلة الأساسية تكمن في قلة الإنتاج من مادة الشعير للموسم الحالي، مرجعاً سبب ضعف إنتاج المادة لقلة كمية الأمطار التي هطلت هذا الموسم وخصوصاً أن المناطق التي يزرع فيها الشعير هذا الموسم كانت من المناطق الأقل أمطاراً، مشيراً إلى أنه حتى المناطق التي تهطل فيها الأمطار بكميات كبيرة كان فيها شح وجفاف في الأمطار.

وأشار إلى أن هناك قسماً كبيراً من الأراضي التي تمت زراعتها بالشعير ضمنها مزارعوها لمربي الأغنام قبل الحصاد ومنها مناطق الاستقرار التي لم تهطل فيها أمطار هذا العام.

وبين شباط أنه لم يتم تسويق أي كميات من مادة الشعير للمؤسسة خلال الموسم الحالي لأن السوق كان متعطشاً للمادة وكان التاجر يقوم بشراء المادة من المزارع بسعر أعلى من السعر الذي حددته المؤسسة لذا فضلوا بيعه للتاجر على بيعه للمؤسسة، لافتاً إلى أنه ليس هناك إلزام لمزارع الشعير ببيع المادة للمؤسسة وله حرية الاختيار لأي جهة يريد بيعها.

وعن المخازين المتوفرة لدى المؤسسة بين شباط أنه يتم تعزيز مخازين المؤسسة من كل المواد العلفية بناء على توجيهات الحكومة ووزير الزراعة، مبيناً أن المؤسسة تعاقدت على توريد ٤٠ ألف طن من الذرة الصفراء وتم استلام نحو ٢٥ ألف طن من المادة وهناك بواخر موجودة حالياً في مرفأ طرطوس ويتم استلام كميات إضافية، كما تم التعاقد على توريد ٧ آلاف طن من مادة كسبة فول الصويا وتم استلام الكمية بالكامل وتم وضعها بالمستودعات بالإضافة إلى استجرار مادة النخالة بشكل مستمر من المؤسسة السورية للحبوب، كما تم الاتفاق مع شركات الزيوت في حمص وحماة وحلب من أجل استجرار مادة كسبة القطن وتم الاتفاق على الأسعار، ونحن نأمل ونحاول مع زيادة سعر الشعير العلفي للمزارعين اليوم أن نتسلم المادة.

وختم بالقول: إن المؤسسة وزعت منذ بداية العام لغاية تاريخه ٢٣٠ ألف طن من مختلف المواد العلفية بقيمة تتجاوز ٢٥٠ مليار ليرة سورية.

٢٥٦ مليار ليرة حجم قروض المصرف الزراعي

إقبال الفلاحين على القروض لم يتراجع بعد رفع الفائدة

| عبد الهادي شباط

رغم أن عدداً من العاملين في فروع المصرف الزراعي في المحافظات تحدثوا عن تراجع في الطلب على القرض الزراعي بعد رفع معدلات الفائدة مؤخراً، اعتبر مدير مركزي في المصرف أن حالة التراجع في الطلب على القرض كانت أشبه بحالة تريث مؤقتة ثم عاد معدل الطلب على القروض الزراعية لما كان عليه قبل رفع معدلات سعر الفائدة، مبيناً أن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجية وليس هناك قروض استهلاكية لدى الزراعي وهو ما يسهم في استقرار حالة الطلب على القروض إضافة لحالة تبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية حيث يتم دراسة الطلبات التي ترد لفروع الزراعي ومنح القروض خلال وقت قياسي وخاصة في طلبات التمويل للمشروعات الزراعية ذات الطابع الحيوي التي تعزز الإنتاج والنشاط الزراعي، مؤكداً أن المصرف جاهز لتمويل أي مشروع زراعي تظهر فيه جدية المستثمر وفق آلية التمويل المحددة في نظام عمليات المصرف التي تتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج.

وفي تقرير مالي للمصرف الزراعي حصلت «الوطن» على نسخة منه، منح الزراعي قروضاً بقيمة ٢٥٦,٣ مليار ليرة حتى نهاية شهر أيار من العام الجاري ٢٠٢٢ وهو ما يمثل معدل تنفيذ ٣٣,٩ بالمئة من خطة الإقراض للعام الجاري، وأن الإقراضات توزعت على ٥٣,٣ مليار ليرة إقراضات المصرف و ٢٠٠ مليار ليرة إقراضات للمؤسسة العامة للحبوب و٣ مليارات ليرة للمؤسسة العامة للأقطان، ومنه يتضح أن إجمالي ما أقرضه المصرف الزراعي عبر فروعه للفلاحين بحدود ٥٣ مليار ليرة وهو ما يمثل ٢٦ بالمئة من إجمالي إقراضاته بينما ذهبت معظم القروض (٢٠٣) مليارات ليرة لمؤسستي الحبوب والأقطان.

بينما أظهر التقرير أن إجمالي ودائع المصرف تجاوزت ٢٠٦ مليارات ليرة منها ١٨٩,٩ مليار ليرة ودائع تحت الطلب وهو ما يمثل نحو ٩١ بالمئة من إجمالي ودائع المصرف.

بينما توزعت بقية الودائع على ٣,٩ مليارات ليرة ودائع تحت الطلب قطاع مالي غير مصرفي ونحو ٦٨٣ مليون ليرة ودائع لأجل و ١٢,٢ مليار ليرة ودائع التوفير بينما بقيت الودائع والحسابات المجمدة عند ٦٢ مليون ليرة.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج، بين مدير في الزراعي أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الآمنة التي يمارس المصرف فيها نشاطه، مؤكداً أن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً حيث أسهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

ويعمل الزراعي على رفع خبرات العاملين لديه حسب التقرير عبر تنفيذ برامج تدريب شاملة ومتكاملة تسهم في زيادة الخبرات والمهارات لدى العاملين في المصرف خاصة ممن تتطلب مهامهم لتخصص وخبرة وتم تنفيذ العديد من أعمال ودورات التأهيل في مختلف الأعمال المصرفية والتقنية وفي مجال اللغات الأجنبية إضافة لتنفيذ دورة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودورة في مجال شهادات الإيداع باللّيرة السورية.

ألف تطبيق ذكي في سورية ١٤٠ منها فقط مرخص

الشلي: سوق التطبيقات ذاهب إلى التنظيم وندعو أصحابها إلى التصريح عن أعمالهم

| طلال ماضي

يتميز الاستثمار في التطبيقات الإلكترونية الذكية عبر الموبايل بأنه لا يتطلب سوى لابتوب وإنترنت وأحياناً سرقة أفكار، ورأسمال بسيط يصل إلى ٥ ملايين ليرة سورية كثمن للبرمجة والتصميم وحجز المساحة واسم الموقع الإلكتروني الخاص فيه، وهذا ما أدى إلى انتشار التطبيقات والمنافسة على الفوز بالحصة الأكبر في السوق.

وكشفت مديرة التنظيم والتراخيص في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة المهندسة مادلين الشلي في تصريح لصحيفة «الوطن» عن انتشار التطبيقات في سورية بشكل كثيف، ووصل عدد التطبيقات العاملة إلى ١٠٠٠ تطبيق قدم منهم ١٤٠ فقط تصريح بالعمل والباقي تعمل الهيئة على ملاحقتهم، وبالنسبة لتطبيقات الدفع الإلكتروني هناك ٤ تطبيقات لشركات دفع الكتروني قدم للهيئة منهم تطبيق واحد فقط وحصل على التصريح بالعمل.

ودعت الشلي جميع أصحاب التطبيقات إلى التصريح عن أعمالهم لأن سوق التطبيقات ذاهب إلى التنظيم قولاً واحداً، ولن يسمح لأحد بالعمل من دون الحصول على التصريح من الهيئة وخضوعه لاختبارات الأمان اللازمة لعمله.

وبينت هيا النابلسي مدير عام شركة حصلت على الترخيص لتطبيق متجر الكتروني أن عمليات البيع عبر التطبيقات ما زالت في مراحلها الأولى لكون ثقافة البيع والشراء الإلكترونية ما زالت متواضعة لدى التجار والصناعيين والمستهلكين لكن الدخول إلى التطبيق واستخدامه يرتفع بشكل شهري بنسبة ٢٠ بالمئة وهذا يدل على زيادة الوعي والثقافة بالتطبيقات وقالت: حالياً يتم دفع ثمن البضائع بالكاش بانتظار شركات الدفع الالكتروني لتفعيل عملها وإطلاق عمليات البيع عبر الموبايل والإنترنت.

وحول سبب التأخير في انطلاق شركات الدفع الإلكتروني بين المهندس محمد لؤي الهندي مدير إحدى شركات تطبيق الدفع الإلكتروني الحاصلة على ترخيص في تصريح لـ«الوطن» أن سبب التأخير في هو أن الأمور كانت تسير باتجاه معين وتم تعديل المسار والنظام الذي كان يعمل عليه الدفع الالكتروني للعمل بطريقة أفضل والتأخير في عملنا يعود إلى تقديم المزيد من الضبط والأمان.

> شركات: نحتاج للمزيد من التسهيلات ووقوف المصارف الحكومية والخاصة على مسافة واحدة من الجميع

وعلى الرغم من تسجيل ملايين حركات الدفع الالكتروني شهرياً، اعتبر الهندي أن ثقافة الدفع ما زالت ضعيفة في سورية على الرغم من إطلاقها في دول العالم منذ ٤٠ عاماً، والشركات تحتاج إلى المزيد من التسهيلات ووقوف المصارف الحكومية والخاصة على مسافة واحدة من جميع الشركات، وإتاحة المجال للجميع التشبيك معها، متوقعاً أن يكون بداية العام القادم الانطلاقة القوية للدفع الالكتروني.

وحول تحمل تكاليف الربط بين شركات الربط والمصارف، بين الهندي أنه في حال تحمل المصرف تكاليف الربط لعملية الدفع الالكتروني تكون عمولته أعلى، وفي حال تحملت شركة الدفع لتكاليف الربط تكون عمولتها أعلى.

واعتبر الهندي أن الدفع الإلكتروني سار على الطريق الصحيح وبحاجة فقط إلى وقت ليظهر إلى العلن وتتوسع مساحة استخدامه.

في الورشة الخاصة بتنظيم سوق العمل في سورية

وزير العمل: ثورة تشريعية تزيد حوافز العمال ٣٠٠ بالمئة من أجرهم

القادري لـ«الوطن»: ليست لدينا بيانات عن نسبة الهجرة ولا عن قوة سوق العمل وما زلنا نعتمد على أرقام ما قبل الأزمة

| هناء غانم

مطالب عديدة تم طرحها خلال ورشة العمل الخاصة بتنظيم سوق العمل في سورية والمحددات الجديدة والتحديات التي تواجهه، والتي أقامها اتحاد العمال بالتعاون مع المرصد العمالي للدراسات والبحوث وحضرها عدد من الاقتصاديين والمختصين، حيث تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على الكفاءات الوطنية وربط الرواتب والأجور بمعدلات التضخم ودعم منظومة الحماية الاجتماعية، وتساءل الحضور عن الخطوات الجديدة التي تقدمت بها وزارة التنمية الإدارية حول مشروع الإصلاح الإداري وخاصة تعديل قانون العاملين في الدولة؟!

سياسات غير صحيحة

وأكد الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية جمال القادري أن سياسات التوظيف في القطاع العام غير صحيحة، وأن التحديات والاختلالات التي تواجه سوق العمل مزمنة في الاقتصاد السوري ويجب الاستفادة من كل وجهات النظر، مبيناً أنه قد يعتقد البعض أن قضايا سوق العمل تهم العاملين فقط، علماً أن إعادة تنظيم هذا السوق تنعكس بشكل أساسي على كل أوجه الاقتصاد السوري، ولم ينفِ القادري وجود جهود حكومية لتصحيح الاختلالات إلا أنها لم ترتق إلى مستوى إستراتيجية متكاملة تعالج مشكلات العمالة في كل القطاعات.

ودعا إلى ضرورة وضع سياسات حكومية واضحة في سوق العمل بعيداً عن المركزية وفق عقلية منفتحة وواقعية تؤسس لثقافة عمل جديدة تشمل العمال وأصحاب العمل، مضيفاً: «نحتاج إلى ثقافة عمل واضحة وقاعدة لبيانات تنظيم سوق العمل».

حصة متواضعة

ومن الأسئلة التي طرحها القادري: هل رصدنا نتائج كورونا على سوق العمل في سورية؟ وكان الأهم برأيه أن حصة العامل من الناتج الإجمالي المحلي متواضعة جداً وليس لقوة العمل فيها نصيب، مشيراً إلى أنه ليست لدينا بيانات جاهزة ودقيقة عن نسبة الشباب الذين هاجروا ولا عن قواعد البيانات التي تتعلق بقوة سوق العمل، وما زلنا نعتمد على أرقام ما قبل الأزمة والأرقام الحالية تعتمد على تقديرات العمل باعتبارها مسألة في غاية الأهمية، لافتاً إلى أنه تم التطرق إلى الحديث عن أهمية الأفكار المطروحة التي تساهم بوضع خطوات واضحة لمخرجات ندوة سوق العمل تساهم أو تساعد صاحب القرار في وضع خطط كفيلة بمعالجة اختلالات سوق العمل.

> • رئيس اتحاد العمال: الاقتصادات التي تعاني من اختلالات في سوق العمل منفّرة للاستثمار
> • حجازي لـ«الوطن»: لا توجد إستراتيجية وطنية للتشغيل في سورية

ثورة تشريعية

بدوره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين وعد بأن هناك ثورة تشريعية لكل القوانين وعن الحوافز الإنتاجية قال إنها تشمل كل القطاعات بالقرار الجديد، وهي خطوة أولى لتحسين الرواتب والأجور، مبيناً أنه يمكن أن يأخذ العامل ٣٠٠ بالمئة من أجره، والعامل في القطاع الإداري لم يكن القانون يسمح له بالحصول على حوافز، واليوم يحصّل ٢٠٠ بالمئة، مبيناً أنه على كل وزارة أن تقوم بوضع نظام الحوافز لكل الأعمال وتقديمه إلى «التنمية الإدارية» التي بدورها تحوله للحكومة للبت فيه.

وأشار الوزير إلى أنه يتم العمل بشكل مكثف على مشروع قانون الإصلاح الإداري الذي بدئ العمل به بتاريخ ٦/١ /٢٠٢٢ ومن المقرر أن ينتهي في ١/١٠/ ٢٠٢٢ أي خلال ١٠٠ يوم، لافتاً إلى أنه سوف يتم وضع مديرين جدد مع تقييم المديرين ومن كان عمله جيداً سوف يتم دعمه ومن هو سيئ سوف يتم استبعاده عن العمل، مؤكداً أن هناك العديد من القوانين التي يتم العمل بها منها قانون العمل إضافة إلى قانون التأمينات الاجتماعية إضافة إلى القانون ٦٥ الخاص بالخادمات غير السوريات وغيرها من القوانين.

تعديل قانون العاملين

من جهتها وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف بينت أن هناك حواراً مستمراً مع اتحاد نقابات العمال لتعديل قانون العاملين أنه ليست لدينا بيانات عن نسبة الهجرة ولا عن قوة سوق العمل وما زلنا نعتمد على أرقام ما قبل الأزمة وليست مسوحاً ميدانية حقيقية، مشيراً إلى أن مكتب الإحصاء مستعد لإصدار أرقام خاصة بسوق العمل لذلك لابد من تشكيل لجنة مشتركة بين الاتحادات ومراكز الأبحاث لدراسة سوق العمل ليتم وضع إستراتيجية وطنية.

وأشار القادري إلى أننا ما زلنا حتى الآن نخرج موظفين وكوادر بشرية ليس لها وجود في سوق العمل ورغم الثورة الرقمية ما زلنا نرتبط بالقبول الجامعي حتى إن القطاع الخاص لا يزال تقليدياً ولا يطلب عمالة ماهرة.

منفرة للاستثمار

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد القادري أن الاقتصادات التي تعاني من اختلالات في سوق العمل غالباً ما تكون اقتصاديات منفرة للاستثمار ونحن اليوم مقبلون على مرحلة إعادة إعمار وقد قطعنا خطوات واسعة باتجاه تشجيع الاستثمارات من خلال إصدار قانون جديد للاستثمار يضم العديد من الحوافز. ويعتقد القادري أنه حسب تقديرنا أن هذا التشريع يجب أن يستكمل بتصحيح الاختلالات في سوق العمل باعتبارها مسألة في غاية الأهمية، لافتاً إلى أنه تم التطرق إلى الحديث عن أهمية الأفكار المطروحة التي تساهم بوضع خطوات واضحة لمخرجات ندوة سوق العمل تساهم أو تساعد صاحب القرار في وضع خطط كفيلة بمعالجة اختلالات سوق العمل.

وستقام ورشة حوارية نهاية تموز المقبل لإطلاق مشروع قانون الخدمة العامة الذي سيطرح للنقاش قريباً.

كما طرح خلال الندوة أن النساء كن أكثر من تقدمن للوظائف في المسابقة، وبعضهن تقدمن للعمل كعاملات أفران.

بحاجة لاستراتيجية

وفي تصريح لـ«الوطن» قال مدير المرصد العمالي للدراسات والبحوث د. جمعة حجازي إننا بحاجة إلى إستراتيجية وطنية للتشغيل في سورية، مؤكداً أن عدم وجود هذه السياسة في سورية يجعل أي برامج أخرى غير فعالة.

وتساءل: هل نحن قادرون كسوق عمل في سورية على التحول الرقمي والوصول إلى سوق عمل فعال ونشط يكون بعيداً عن الاختلالات؟

وأكد حجازي ان الورشة تضمنت أربعة محاور تتعلق بالسياسات العامة وسياسات الإنفاق الحكومي وأثره على سوق العمل، أي إن الحكومة تصدر موازنات سنوية يتم من خلالها تحديد ماذا نريد أن نستهدف من الوظائف في القطاع العام على الأقل، مبيناً أن الموازنة العامة للدولة حالياً ١٣ ألف مليار تستهدف نحو ٤٢ ألف فرصة عمل، وطرح مجموعة من الأسئلة، أولها هل سياسات الإنفاق العام قادرة على خلق هذه الوظائف؟ وما تكلفة فرصة العمل في سورية؟ فقبل الأزمة كانت تكلف مليوني ليرة تقريباً، أما اليوم فلا أحد يعرف تكلفتها؟ وفيما يخص التشريعات ونظم الحماية الاجتماعية، هل بالفعل لدينا سياسة تتعلق بالحماية الاجتماعية قادرة على مواكبة تطورات سوق العمل وإنشاء ما يسمى منظومة الحماية الاجتماعية وكل الإجراءات المتعلقة بالعمالة؟ وعن اقتصاد المعرفة والتحول نحو الرقمنة، هل نستطيع تبني هذا المفهوم والسير فيه قدماً؟

أما المحور الأخير – حسب حجازي – فكان يتعلق بريادة الأعمال والشباب وتمكينهم ومدى قدرتهم على خلق فرص عمل وبالتالي الدخول إلى سوق العمل، مشيراً إلى أننا اليوم نحاول على الأقل أن نحلل جوانب سوق العمل والتوصل إلى عدة مقترحات.

بشرى من جمعية الألبان

رفع الأسعار هذا الأسبوع وانخفاض في التصدير والطلب على الحليب من معامل البوظة

| رامز محفوظ

كشف عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس في تصريح لـ«الوطن» عن صدور نشرة أسعار جديدة للألبان والأجبان نهاية الأسبوع الحالي سيتم تحديد الأسعار الجديدة خلالها، بعد رفع بيان تكلفة بالأسعار الجديدة من قبل الجمعية إلى مدير دائرة الأسعار بدمشق، وبعد عقد محضر جلسة نظامي خلال اليومين القادمين سيتم رفع الأسعار الجديدة إلى المكتب التنفيذي في محافظة دمشق ليتم إقرارها.

وبيّن أن الأسعار في النشرة الجديدة ستكون أعلى من أسعار النشرة السابقة، مرجعاً السبب لعدم توافر حوامل الطاقة وخصوصاً مادة المازوت التي يعتمد عليها حرفيو تصنيع الألبان والأجبان في العمل بشكل أساسي والتي يوجد فيها قلة بشكل كبير.

وعن توزيع المازوت للحرفيين من قبل شركة محروقات والكميات المخصصة، أشار السواس إلى أن شركة محروقات تتحكم حالياً بتوزيع المازوت على حرفيي الألبان والأجبان، وأنه ومنذ حوالي ٥ أشهر لم يتسلم أي حرفي ليتر مازوت واحداً من محروقات التي تطالب الحرفيين بالقيام بتنفيذ إجراءات خاصة بها لتسليم المادة لهم والبعض غير قادر على تنفيذها.

وأوضح بأن مخصصات الحرفي من المازوت تختلف حسب حجم المنشأة التي يمتلكها، إذ إن هناك حرفيين يحتاجون بحدود ٦ آلاف ليتر شهرياً وحرفيين آخرين يحتاجون ألفي ليتر، مبيناً أن شركة محروقات تعطي الحرفيين عادة ما بين ٢٥ و٣٥ بالمئة من حاجتهم من المادة والكمية المتبقية يضطرون لشرائها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة قد تصل لحدود ٦ آلاف ليرة لليتر.

وبخصوص تصدير الألبان والأجبان وتأثيره على الأسعار، أكد السواس بأن التصدير مستمر حالياً لكن توقف منذ مدة تصدير أصناف معينة وأصناف لم يتوقف تصديرها، كاشفاً أن بعض التجار وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة يقومون بتخزين أصناف من الأجبان لشهرين تقريباً في حال توقف التصدير لحين عودة السماح به، ولديهم القدرة على ذلك الأمر الذي ينعكس أسعار على بعض أصناف الأجبان.

ولفت السواس إلى أن تصدير الأجبان انخفض حالياً بنسبة تتراوح بين ٣٥ و٤٠ بالمئة عن التصدير منذ حوالي الشهر ويقتصر على بعض الأصناف مثل الجبنة المطبوخة والتشيكية وجبنة الشلل والنسبة الأكبر تذهب إلى العراق والإمارات على حين أن الكميات التي تذهب إلى أوروبا تعتبر قليلة.

وختم بالقول بان تكلفة كيلو الحليب بالجملة على الحرفي لحين وصوله أرض المعمل بحدود ١٩٥٠ ليرة وهي مرتفعة عن السابق، مبيناً أن معامل البوظة تقوم بشراء الحليب الطبيعي بدلاً من حليب البودرة الأمر الذي أدى إلى حصول نقص بالمادة في السوق إضافة لارتفاع سعرها.